الحدث

لقاء عبد اللّه - الحريري: رسالة لسوريا وحلفائها

لقاء عبدالله–الحريري ليس الأول من نوعه

لعلّ السؤال الأساس الذي شكّل محور متابعة ورصد في اليومين الأخيرين يتعلّق بالأسباب الكامنة وراء الإعلان الرسمي عن استقبال العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز غروب أمس الأوّل في قصر الصفا بمكّة رئيس الوزراء السابق سعد الحريري؟ ومردّ التساؤل عائد لكون هذا اللقاء ليس الأوّل من نوعه، إذ حصل لقاءان في هذا الشهر، شهر رمضان، لم يعلن عنهما، فضلا عن لقاءات سابقة بعيدة عن الأضواء أكثر من أن تُعدّ وتحصى منذ فترة النقاهة التي أمضاها الملك في نيويورك والمغرب بعد العملية الجراحية التي أجريت له في الظهر في أحد مشافي نيويورك في تشرين الثاني الماضي إلى اليوم.

فالمملكة حرصت منذ انهيار معادلة "السين–السين" وإسقاط حكومة الحريري في كانون الثاني الماضي على عدم الظهور بمظهر الداعم لفريق سياسيّ في لبنان، وذلك تلافيا للاصطدام المباشر مع دمشق، وحرصا على عدم زيادة الشرخ في الداخل اللبناني، خصوصا أنّ الرياض ليست في وارد استنساخ الدور السوري، هذا الدور الذي كان محطّ انتقاد شديد لدى المملكة، فضلا عن أنّ دعمها للحريري الأب والابن لم يكن من منطلق فئويّ، إنّما لكونهما يشكّلان جزءًا لا يتجزّأ من

أعاد لقاء عبدالله - الحريري الربط العلنيّ بين 14 آذار والمملكة

مشروع الدولة في لبنان، إذ ثمّة حرص سعوديّ دائم على أن تستعيد الدولة في لبنان دورها وحضورها وسيادتها على كامل التراب اللبناني.

فالاستراتيجيّة السعودية ثابتة في هذا المجال، وما يصحّ على لبنان ينسحب على كلّ الدول العربية، إذ تحرص دوماً على أن تكون الدولة الحاضنة لهذه الدول، كما تحرص على عدم الدخول في سجالات لا طائل منها أو تسريبات على غرار ما قامت به سوريا منذ قيام معادلة "س.س." إلى لحظة انهيارها، إذ في الوقت الذي تقصّدت دمشق تعميم أجواء مغلوطة عن هذه المعادلة لضرب صدقيّة الحريري والنَّيل من الدور السعودي، لم تدخل المملكة في أيّ سجال من أيّ نوع، كما أنّها لم تجد حاجة لتوضيح أيّ التباس أو لكشف المضمون الحقيقي لهذا الاتفاق الذي أسقطته دمشق بإسقاط الحكومة الحريرية في رسالة معبّرة بأنّ سوريا لا السعودية هي المعبر إلى الرئاسة الثالثة.

وما حاول البعض تصويره بأنّه انكفاء سعوديّ عن لبنان بعد إسقاط الحريري لم يكن في محلّه، إذ إنّ المملكة كانت تترقّب الوضع اللبناني عن كثب وتقيم الاتصالات الدوليّة والإقليميّة اللازمة لضمان الاستقرار، كما تتحيّن الوقت الملائم للعودة بقوّة إلى دورها الرائد عربيّا ومن ضمنه لبنان، وهذا ما دلّ عليه دورها في المرحلة الأخيرة في محطات عدة:

أوّلا إرسال نحو 1000 جندي من قوّات "درع الجزيرة" إلى البحرين التي طلبت مساعدة عسكريّة من مجلس التعاون الخليجي لتفويت الفرصة أمام أيّ مخطّط إيراني لتقويض هذه الدولة.

ثانيا: بيان مجلس التعاون الخليجي الذي اتّهم إيران بالتدخّل "في شؤون المنطقة والتآمر على أمنها الوطني وبثّ الفرقة والفتنة الطائفية بين مواطنيها في انتهاك لسيادتها واستقلالها ولمبادئ حسن الجوار والأعراف والقوانين الدوليّة وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي".

ثالثا: موقفها من سوريا عبر "رسالة النصح والتحذير" التي وجّهها الملك عبدالله الى "الأشقّاء في سوريا"، كأوّل ردّ فعل سعودي رسميّ ضدّ النظام السوري بعد يأس الرياض من استجابة نظام الأسد للدعوات الإصلاحيّة... وقد شكّل الموقف السعودي الفرصة الأخيرة أمام دمشق قبل انخراط المملكة في الجهود الدوليّة الضاغطة على نظام الأسد وقيادتها موقفا خليجيّا وعربيّا ضاغطا.

ولعلّ ما ينطبق على البحرين وإيران وسوريا بدأ ينسحب على لبنان، إذ إنّ الصمت السعوديّ بدأ ينكسر تدريجا، وإنْ على وقع

أزال اللقاء كلّ ما تمّ ترويجه حول وجود أزمة صامتة بين الرجلين

الأحداث السوريّة، وفي ظلّ الضوء الأخضر المعطى لتيّار المستقبل في إبداء تضامنه مع المعارضة السوريّة ضدّ النظام، وهذا ما بدا جليّا في البيانات الدوريّة الصادرة عن تكتل المستقبل، كما في رفع التيّار لهجته ضدّ حزب الله بسبب عدم تعاونه مع المحكمة الدوليّة ورفضه تسليم المتهمين الأربعة بعد صدور القرار الاتّهامي ووضع يده على السلطة في لبنان بقوة السلاح.

كما أنّ السعودية التي انكفأت عن مقاربة الملفّ السوري علنا، ولم يصدر عنها أيّ تلميح حول القرار الاتّهامي، بدأت تطلق إشارات جديدة عن عودتها الى مقاربة الملفّ السوريّ، بعد الاتصال الذي جرى بين العاهل السعودي الملك عبدالله والرئيس الاميركي باراك اوباما، وكذلك زيارة الرئيس التركي عبدالله غول لجدة، والتي أتت بعدما تبيّن لأنقرة تجاهل الرئيس السوريّ بشّار الأسد لمجمل التعهّدات التي كان قطعها لوزير الخارجية داود أوغلو عن وقف أعمال العنف والقيام سريعا بالإصلاحات المطلوبة.

ففي ظلّ هذا المناخ العربي–الإقليمي أتى استقبال الملك للحريري، ممّا يؤكّد وجود رسالة سعوديّة واضحة المعالم تكمن في الآتي:

أ– إستقبال الحريري لا ميقاتي وهو رئيس للحكومة اللبنانية.

ب– في حال استقبال الملك لميقاتي الذي يزور المملكة لأداء مناسك العمرة يكون قد أتى بعد الحريري لا قبله، وهذه رسالة واضحة بأبعادها ومؤشّراتها لرئيس الحكومة.

وفي حال حصول هذا اللقاء سيتسبّب بأزمة ثقة بين رئيس الحكومة وكلّ من سوريا وحزب الله، كما سيجعل ميقاتي أكثر تشدّدا في سلوكه مع عون والحزب.

ج– أزال لقاء الحريري–الملك كلّ الالتباسات أو ما تمّ ترويجه حول وجود أزمة صامتة بين الطرفين، مؤكّدا أنّ علاقة المملكة بالحريري ثابتة وراسخة.

د– حصول اللقاء بعد بيان "حماة" الذي استنكر فيه الحريري الصمت العربي والدولي إزاء ما يحدث في سوريا، مشدّدا على "أننا في لبنان لا يمكن تحت أيّ ظرف من الظروف البقاء صامتين إزاء هذه التطوّرات الدموية التي تشهدها الساحة السوريّة"، وبيان الملك السعودي حيال الأزمة السوريّة، ممّا يؤكّد على التطابق التامّ بين الرجلين.

هـ أعاد هذا اللقاء الربط العلنيّ بين 14 آذار والمملكة.

و– إستقبال عبدالله للحريري هو رسالة لسوريا وإيران وحزب الله وأهل السنّة في لبنان والعالم العربي بأنّ الحريري خطّ أحمر، وأنّ ما حصل مع والده الشهيد غير مسموح تكراره.

فورد يزور عائلة الأشقاء المخطوفين من بيروت

في معلومات لـ"الجمهورية" أنّ السفير الأميركي في دمشق روبرت فورد الذي زار حوران قبل ثلاثة أيام، تعمّد المرور على مدينة جاسم وزيارة منزل الأشقاء الأربعة من آل جاسم الذين خطفوا في لبنان بعدما اعتصموا مرارا أمام السفارة السوريّة في بيروت.

وأشارت المعلومات إلى أنّ الجانب الأميركي بدأ بإعداد ملف عن هؤلاء المخطوفين من ضمن ملفات تعد في قضايا مشابهة تعرّض لها المتظاهرون داخل سوريا، وأضافت أنّ الحكومة اللبنانية سوف تكون أمام مسؤولية إعطاء المعلومات ومضمون التحقيق في شأن كيفية اختطاف هؤلاء وعن هوية الجهة التي اختطفتهم، علما أنّ هذه القضية ادت الى معاقبة احد ضباط قوى الامن الداخلي اللبناني المكلف حماية السفارة السورية، ولا تستبعد المعلومات امكان الطلب الى السلطات اللبنانية كشف الجهة التي تقف وراء عملية الخطف.

منبر الجمهورية

سلعة الخوف!

ميشيل توينى

ليس التسويق السياسي جديدا على العالم، وليست الحجج المستعملة لإقناع الناس والوسائل ذات الجدوى الانتخابية، إلا جزءا من اختصاص يعتمد على ترويج "المنتج" المنوي تسويقه؛ ولهذا العلم أصحاب اختصاص، يعمدون إلى ابتداع كل الطرق لجعل سلعتهم أكثر رواجا وقبولا ونجاحا.

والسلعة الأكثر استخداما في لبنان، لسوء الحظ، والأكثر رواجا ونجاحا، هي سلعة الخوف.

نخاف من الآخر، نخاف من الحرب، نخاف من التوطين، نخاف من السلاح... ولا أحد ينفي وجود مشكلات عدة على هذه النقاط وسواها، لكنّ الحقيقة أنّ بعض الأطراف السياسيين يستعملون هذه الشعارات للبقاء في السلطة وجذب الناس من حولهم.

لطالما استعمل الخوف شعارا لمرحلة ما بعد صدور القرار الظني... وأعطى التهويل مفاعيله، فلم يُصدم الناس عند صدوره، ولم يحرّك أحدهم ساكنا.

ولكي يلتف أبناء الطوائف حولهم، يعمد زعماؤها إلى زرع الخوف من الآخر في نفوس أتباعهم؛ وأكبر دليل ردة فعل المسيحيين على التحالف الرباعي في العام 2005، حيث استفاد مرشحون كثر من خوف الناس.

يأتي هذا الكلام، لأن الخوف أضحى سلعة صالحة للاستعمال دائما، وليست لشريحة كبيرة من اللبنانيين قناعة حقيقية لمواجهة ذلك، واللبنانيون تعبوا من الصراعات نفسها، فنراهم حول ملف الكهرباء، الذي يحتاج حتما إلى حلّ ملحّ، يختلفون لأن الناس لا يصدقون ولم يعودوا يصدقون تضارب الشخصي مع العام، وتفوق الشخصي على العام.

حان الوقت كي يتركوا سلعة الخوف من الآخر، وحان الوقت أن يتوقف الناس عن اللجوء إلى ملوك الطوائف، وحان الوقت أن يفهم الناس أنّ كل صراعاتهم ضد مصلحتهم، وأنّ كل من يعمل فعلا لأجل الناس، يُقتل أو يُبعد أو تتمّ إزاحته.

أسرار الجمهورية

سُمع أحد الوزراء يقول، في اتصال مع مرجعيته، على هامش جلسة مجلس الوزراء: "نحن ارتضينا التعديلات، لكنّ وزراء جنبلاط علّوا السقف".

إقترح أحد الأقطاب البارزين اسم شركة تابعة له للمشاركة في مشروع حيوي اتفق على إشراك القطاع الخاص به.

نقل سفير دولة إقليمية فاعلة إلى حكومته معلومات عن نيّة مسؤول خليجي زيارتها، فاستعدّت لاستقباله، ليتبيّن لها لاحقا أنّه لن يزورها.